لانه انما اثبت يده لغرضه وغرض المالك فاشبه
عامل القراض والمستاجر فانهما لايضمنان اجماعا
والقول الثاني يضمن كالمستعير والثالث
يضمن الاجير المشترك بين الناس بقيمة يوم
التلف وهو من التزم في ذمته كخياطة
سمي بذلك لانه يمكنه التزام عمل اخر لاخر
وهكذا الا المنفرد وهو من اجر نفسه
اي عينه مدة معينة للعمل او اجر عينه
وقدر بالعمل لاختصاص منافع هذا بالمستاجر
فكان كالوكيل بخلاف الاول ولا يجري هذا القول
في اجير لحفظ فكان مثلا اذا اخذ غيره ما فيها
فلا يضمنه قطعا قال القفال لانه لم يسلم
اليه المتاع وانما هو بمنزلة حارس سكة سرق
بعض بيوتها قال الزركشي ومنه يعرف
ان الخفير لا ضمان عليه وهي مسئلة بغير النقل
فيها وخرج بقوله بلا تعد ما اذا تعدا كان
استاجره ليرعى دابته فاعطاها اخر يرعاها
فيضمنها كل منهما والقرار على من تلفت في يده
وكان اسرف جنايته في الوقوف او مات المتعلم
من ضرب المعلم فانه يضمن ويصدق اجير
انه لم يتعد ما لم يشهد خبرة بخلافه

ولو عمل

ولو عمل لغيره عملا باذنه كان دفع ثوبا الى قصار ليقصره
او الى خياط ليخيطه ففعل ولم يذكرا اجرة
ولا ما يقومها بحضرة الاخر فسمعه وجيب
او سبكت كما شمله اطلاقهم فلا اجرة له لانه متبرع
قال في البحر ولانه لو قال اسكني داري شهرا
فاسكنه لا يستحق عليه اجرة اجماعا فيجب
الاذعي وجن بها في فن يحسن بسفه لانها لها من
اهل التبرع ومثلها بالاول غير مكلف وقيل له
اجرة مثله لاستهلاكه منفعته وقيل ان
كان معروفا بذلك العمل بالاجرة فله اجرة مثله
وقال ابن عبد السلام بل الاجرة المعتادة لمثل ذلك
والا فلا وقد يستحسن ترجيحه لوضوح مدركه
اذ هو العرف وهو يقوم مقام اللفظ كثيرا
ومن ثم نقل عن الاكثر وافق به كثيرون
اما اذا ذكر اجرة فيستحقها قطعا ان صح العقد
والا فاجرة المثل واما اذا عرض لها كارضيك
اولا اخيبك او ترى ما يسرك او اطعمك فتجب
اجرة المثل لعدم في الاخيرة يحسب على الاجير
ما اطعمه اياه كما هو ظاهر لانه لا تبرع من
المطعم وقد يجب من غير تسميتها ولا تعرض
بها كما في عامل الزكاة اكتفاء بنيوتها له بالنص

Copyright King Saud University